المعركة على الخرطوم تكشف النفوذ المتراجع للولايات المتحدة [الأمريكية] على السياسة السودانية

كتبه: كولم لينش Colum Lynch، وروبي جرامر Robbie Gramer

ترجمة: الحارث عبدالله

تاريخ النشر: 15 / 01 / 2022م

«إذا ما كان في إمكان أي قوة خارجية أن تساعد السودان في رسم مساره نحو الديمقراطية، فإنها يجب أن تكون الولايات المتحدة»

منذ أكثر من ١٥ سنة حينما قرر القادة المتحاربون في السودان إنهاء أطول حرب أهلية في أفريقيا، فإنهم توجهوا للولايات المتحدة –القوة العظمى المسلَّم بها عالميًّا- للتوسط في [عملية] السلام. [أما] اليوم فالولايات المتحدة ليست سوى واحدة بين حشد من اللاعبين الدبلوماسيين بالكاد تكون الأكثر حزمًا وسطهم، وذلك خلال محاولة حل أعظم أزمة سياسية في السودان منذ جيل من السنين.

في الأسابيع التي تلت استيلاء قائد الجيش السودان الفريق أول عبد الفتاح البرهان على الحكومة الانتقالية السودانية عبر انقلاب عسكريّ، ظلت الولايات المتحدة بشكل كبير على الحياد، مشتتةً بسبب مخاوفها من انهيار [دولة] إثيوبيا المجاورة، منافِسَةً على التأثير [في السودان] عددًا من اللاعبين الإقليميين، ومنقسمةً داخليًّا حول كيفية التعامل مع القادة العسكريين في السودان.

تصادم أعلى مسؤولين في إدارة بايدن بحدة حول فرض عقوبات على القادة العسكريين في الخرطوم، مما كشف معركة النفوذ الدبلوماسية والتي قامت بتعقيد الجهود المبذولة لصناعة

استراتيجية مشتركة للولايات المتحدة لحل الأزمة السياسية الممتدة لأكثر من شهر في هذه الدولة الأفريقية.

هذا الانشقاق الداخليّ وضع جيفري فيلتمان Jeffrey Feltman –المبعوث الأمريكي لشؤون القرن الأفريقي- والذي يفضل فرض عقوبات على القادة العسكريين في الخرطوم، ضد مولي في Molly Phee –مساعدة وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الأفريقية- والتي تفضل محاولة الحل بطريقة أكثر تصالحية مع القادة العسكريين في السودان. خلال زيارة حديثة لها إلى الخرطوم، رفضت [مولي] عرض فيلتمان بأن يجعل نائبه مرافقًا لها خلال اجتماعها مع القادة العسكريين في السودان، وفقًا لما رواه العديد من المسؤولين الحاليين والسابقين ذوي الخبرة بهذا الأمر.

منذ ذلك فإن فيلتمان ومولي في حلًّا خلافاتهما –وفقًا لما رواه مصدر دبلوماسي رفيع- ، والذي شرح كيف أن اتفاق الجيش الأخير حول إطلاق سراح رئيس الوزراء المعتقل عبد الله حمدوك وإعادته إلى منصبه –حتى وإن كان ذلك بسلطة متناقصة- قد أرجأ اعتبارات فرض العقوبات في الوقت الحالي.

قلل مسؤول رفيع في وزارة الخارجية من [حجم] هذا النزاع، مشيرًا إلى أن فيلتمان وفي قد عرفا بعضهما منذ سنين وأنهما يتشاركان «احترامًا متبادلًا» تجاه بعضهما البعض. إنما من الطبيعيّ – كما يؤكد المسؤول- أن [مولي] في والتي عملت سابقًا كسفيرة في جنوب السودان، والتي تمت الموافقة عليها حديثًا كمساعدة وزير الخارجية للشؤون الأفريقية، ستتولى التعامل مع ملف السودان، خاصةً بسبب أن فيلتمان وفريقه مشغولون بالأزمة الإقليمية الكبرى في إثيوبيا.

توفر أزمة السودان نافذةً نحو الطبيعة الفوضوية والملتوية في الكثير من الأحيان الخاصة بدبلوماسية الولايات المتحدة بينما تتلاشى حالة القطب الواحد الخاصة بالولايات المتحدة. إن العديد من القوى الإقليمية الجديدة والتي تشمل دول الملكيات الخليجية الغنية ومصر والصين وحتى روسيا تسعى كلها –بل وتنجح في إيجاد- النفوذ في أفريقيا والذي في الغالب يكون في اتجاه معاكس لمصالح الولايات المتحدة. توفر أزمة السودان أيضًا نموذج حالة حول كيف أن عدم انتباه واشنطن لأفريقيا لعقود قد زرع جذور النفوذ المتراجع/ المتناقص للولايات المتحدة في القارة. خاصة في مسائل هي في جوهر السياسة الخارجية للولايات المتحدة، من الترويج للديمقراطية وحقوق الإنسان إلى الحرب على الإرهاب.

على الرغم من أن الولايات المتحدة تظل قوة عظمى، إلا أنها قد عانت من سلسلة من العقبات اللاذعة والمُذِلة مؤخرًا في السودان.

أظهر القادة العسكريون في السودان القليل من المبالاة تجاه مبعوثي الولايات المتحدة، مدشنين انقلابهم العسكري خلال ساعات بعد لقاء فيلتمان بالبرهان ثم مغادرته البلاد. أصدر الجيش أمره بالقمع الدمويّ للمحتجين السودانيين بعد يوم واحد من زيارة [مولي] في للخرطوم، ولم يتم حتى استشارة واشنطن بواسطة الحكومة السودانية قبل أن يعلن حمدوك موافقته على اتفاق مع الجيش لاستعادة منصبه بوصفه رئيس الوزراء – ولكن الجيش احتفظ بحقه في ملء الحكومة بأفراد

موالين له.

بالنسبة للمحللين السودانيين فإن غياب وجود استراتيجية متسقة للولايات المتحدة يغذي انطباعًا متزايدًا حول العشوائية الدبلوماسية للولايات المتحدة، والتي سمحت للقوى الإقليمية الأخرى بملء الفراغ.

«إذا ما سألتَني الآن ما هو رد الولايات المتحدة، فإنني لن أستطيع أن أجيبك في جملة واحدة، وهذه بعينها هي المشكلة،» كما قالت خلود خير Kholood Khair –شريكة إدارية في [مِنَصة] Insight Strategy Partners، وهي مجموعة تفكير think tank موجودة في الخرطوم- مشيرةً إلى أن الولايات المتحدة خلال [فترة] إدارة [دونالد] ترمب قد قامت بشكل كبير بمقاولة سياستها تجاه السودان عبر حلفائها الإقليميين.

«لستُ واثقةً لأيّ درجةٍ تعي إدارة بايدن [حجم] الإرث الخاص بإدارة ترمب والتي قامت بالتوفيد الخارجي outsourcing لسياسة الولايات المتحدة تجاه السودان والإقليم الأوسع إلى الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية»، كما تذكر [خلود]. «ما يزال بعض هذا الإرث يمارس تأثيره».

هذا [النفوذ] مختلفٌ جدًّا عن النفوذ الذي تمتعت به واشنطن قبل ١٦ عام، عندما توسطت الولايات المتحدة في صناعة اتفاق السلام في السودان ثم استطاعت عبر نفوذها بوصفها قوة عظمى إيجادَ دولة جديدة بالكامل –جنوب السودان- [من العدم] في العام ٢٠١١م. (إحدى العلامات الشهيرة لنفوذ الولايات المتحدة كانت قبعة «كاوبوي cowboy» منحها الرئيس الأسبق للولايات المتحدة جورج دبليو. بوش George W. Bush للقائد الجنوب-سوداني سلفاكير مياردت Silva Kiir Mayardit، والذي ارتداها بشكل مستمر منذئذ). إذا ما كانت هنالك قوة خارجية في وسعها مساعدة السودان في رسم تحوله نحو الديمقراطية، فالعديد من المحللين اتفقوا أنها ستكون –ويجب أن تكون- الولايات المتحدة.

الولايات المتحدة والسودان قد شهدا ارتفاعات وانخفاضات جذرية على مستوى العلاقات الدبلوماسية خلال عدة قرون، تخللها القرار الجدلي لرئيس الولايات المتحدة وقتها بيل كلينتون Bill Clinton بشن غارة صاروخية على مصنع الشفا للأدوية بناء على الزعم الواهي بأن المصنع تم استعماله لإنتاج غاز الأعصاب. انخفضت العلاقات أيضًا في بدايات التسعينات من القرن العشرين عندما استضافت الخرطوم القاعدة وقائدها أسامة بن لادن. وبعد الهجمات الانتحارية في الحادي عشر من سبتمبر قام القائد العسكري للسودان وقتها –عمر البشير- بسبب خوفه من هجوم أمريكيّ محتمل بمحاولة إعادة بناء العلاقات، سامحًا بتوسيع التعاون الاستخباراتي في الحرب التي تقودها الولايات المتحدة ضد الإرهاب.

ساعدت الولايات المتحدة في التفاوض على نهاية للحرب الأهلية في البلاد، النزاع المتقيح الذي حرض المركز العربي ضد المجتمعات المسيحية والوثنية في جنوب السودان. أدى النزاع الذي استمر ٢٢ عامًا إلى موت حوالي مليونَي شخص نتيجة للحرب والمجاعة والأمراض، وإخراج الملايين غيرهم من بيوتهم.

روبرت زوليك Robert Zoellick، والذي بوصفه نائب رئيس الخارجية ساعد في قيادة جهود الولايات المتحدة لضمان تنفيذ اتفاقية السلام الشامل ٢٠٠٥م لإنهاء الحرب الأهلية في السودان، قال إنه لطالما كان هنالك تزايد في الحكومات الأجنبية التي تتنافس على النفوذ على الخرطوم. والتحدي يكمن –كما يقول- في إيجاد طريقة لتنظيم الشبكة الواسعة من اللاعبين الدبلوماسيين والتنمويين والأمنيين. «[ممارسة] الدبلوماسية في القضايا السودانية دومًا ستتضمن العديد من الجيران مع العديد من الأجندة المتنوعة والمخادعة»، كما يؤكد زوليك. «كانت الخرطوم تاريخيًّا مدينة تتجه شمالًا عبر النيل نحو مصر والنفوذ السلطوي والثقافي للعالم العربي. وهذه الروابط تعود إلى الإمبريالية المصرية، والعثمانية، والبريطانية».

إن الارتباك حول من سيكون المسؤول عن الأمر في دبلوماسية الولايات المتحدة قد أضرّ بالأمر. أشار زوليك إلى أنّ وزارة الخارجية في الولايات المتحدة قد أضعفها تزايد عدد المبعوثين الخاصين، مما أنقص الوزن السياسي للولايات المتحدة. وبمجرد أن أصبحَ ثاني أعلى مسؤول في وزارة الخارجية، طالب زوليك بـ[إنشاء] بيروقراطية دبلوماسية واسعة في إمكانها المساعدة في تنظيم الدبلوماسية مع اللاعبين المهمين، ما يتضمن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والصين ومصر وتركيا والدول الأفريقية الأخرى، إضافة إلى الوصول إلى الموارد من البنك الدولي والبنوك التنموية الإقليمية.

«يحب الناشطون فكرة المبعوثين الخاصين لأنهم يعتقدون أنها ترسل إشارة بوجود اهتمام من مستوى عالٍ» يقول زوليك، ولكن «المبعوثين الخاصين في الغالب لا يمتلكون الدرجة أو الوزن الدبلوماسي للعمل عبر العديد من الدول والقضايا.»

«خلال هذه الإدارة، يبدو أن طاقم مجلس الأمن القومي هو الذي يدفع بمعظم السياسات. كان هنالك نزوع متزايد نحو سياسات عامة متمركزة حول البيت الأبيض خلال السنوات،» كما يضيف، على العكس من الحال خلال تجربته مع وزارة الخارجية تحت [رئاسة] وزير الخارجية السابق جيمس بيكر James Baker ورئيس أمريكا السابق جورج إتش. دبليو. بوش George H. W. Bush.

إضافة لذلك هنالك الغياب الواضح لوجود سفير من الولايات المتحدة في الخرطوم. بعد عقود من التوتر وافقت واشنطن على تطبيع العلاقات والبدء بتبادل السفراء مع الحكومة الجديدة ما بعد الثورة في أواخر العام ٢٠١٩. ولكن بعد ما يقارب العامين [من ذلك] لم ترسل الولايات المتحدة بعدُ سفيرًا، معتمدةً على الدبلوماسي المهنيّ براين شوكان Brian Shukan لإدارة سفارة الولايات المتحدة بوصفه مديرًا للعلاقات.

رئيس الولايات المتحدة السابق دونالد ترمب لم يرشح سفيرًا، ورئيس الولايات المتحدة [الحالي] جو بايدن لم يرشح حتى الآن على الرغم من كونه على مقعد السلطة منذ ما يقارب السنة. الرجل الذي كان المبعوث الخاص للسودان وجنوب السودان لدى وزارة الخارجية دونالد بوث Donald Booth قد تنحّى من ذلك المنصب. (من المتوقع بشكل واسع أن يتم ترشيح المسؤول عن محاربة الإرهاب جون قودفري John Godfrey لمنصب السفير، ولكن حتى الآن فإن بايدن لم يقم بأي إعلان.)

«إذا ما كانت الولايات المتحدة تريد فعلًا أن

تنخرط بشكل ذي معنى مع المجموعات العاملة من أجل الديمقراطية، فإنها يجب أن تمتلك تمثيلًا في البلاد»، كما تقول [خلود] خير. «إن غياب وجود فريق واضح من وزارة الخارجية هنا يعني أنه سيجب عليها أن تعتمد بشكل مستمر على هذه الزيارات من فيلتمان أو مولي في لتعويض حقيقة أنه ليس هنالك سفير.»

في الشهر الماضي قام وزير الخارجية للولايات المتحدة أنتوني بلينكن Antony Blinken بزيارة كينيا خلال رحلته الأولى كأعلى دبلوماسي عند بايدن في أفريقيا. وبينما كان السودان من مواضيع النقاش الأساسية فإنه لم يقم بالرحلة القصيرة عبر الطائرة إلى الخرطوم بينما كان هناك – متجاوزًا للتقليد الذي احترمه تقريبًا كل وزراء الخارجية [قبله].

كان يمكن لهذا أن يكون فعلًا جيدًا. «انظروا إلى النمط» تقول [خلود] خير. «يأتي فيلتمان؛ ثم في اليوم التالي يقع انقلاب. تأتي مولي في؛ ثم في اليوم التالي مجزرة. عندما كان بلينكن في المنطقة أذكرُ أن أشخاصًا قالوا لي 'أرجوك قولي إنه لن يأتي، لأننا لا نستطيع أن نتحمل المزيد من التحديات –إذا صح التعبير- من الجيش كلما أتى ممثل أمريكي رفيع.'»

ولكن البعض رأوها فرصة ضائعة لتشكيل خرطوم ما بعد الانقلاب. «هل وفرت [الأزمة] فرصة لرحلة لوزير الخارجية [إلى السودان]؟ نعم،» يقول كاميرون هدسون المسؤول السابق لوكالة المخابرات المركزية CIA والدبلوماسي المختص بقضايا شرق أفريقيا مع المجلس الأطلنطي Atlantic Council. «فلنُعِد النظر في اللحظات ذات الأثر في العلاقات الأمريكية-السودانية. كولن باول Colin Powell قد ذهب إلى هناك، كوندوليزا رايس Condoleezza Rice قد ذهبت إلى هناك، مايك بومبيو Mike Pompeo قد ذهب إلى هناك، جون كيري John Kerry قد ذهب إلى هناك. جدوا لي وزيرًا للخارجية لم يذهب إلى هناك في سبيل تعزيز حصول اختراق أو التأكد واقعيًّا من قرار حرج تواجهه الولايات المتحدة. كان ذلك دائمًا جزءًا من خطة اللعب. وبلينكن اختار بدلًا من ذلك أن يحلق متجاوزًا السودان خلال منعطف زلقٍ جدًّا.»

أزمة السودان الحالية تمتدّ جذورها إلى احتجاجات ديسمبر ٢٠١٨ المدنية والتي سرعت سقوط دكتاتور السودان [عمر] البشير، والذي تم خلعه عبر انقلاب بعد ثلاثة شهور [من اندلاعها]، لتنهي ٣٠ عامًا من حكمه. ثم بعد حوالي ٣ شهور من ذلك وقع المجلس العسكري الانتقالي اتفاق مشاركة للسلطة مع تحالف مدنيّ، لتهيئة الوضع لتحول نحو الديمقراطية عبر انتخابات عامة في ٢٠٢٢م. أدى الاتفاق إلى تكوين شراكة مدنية-عسكرية مشتركة. ظهر رمزان في الواجهة [بعد ذلك]: البرهان والذي ترأسَ المجلس السيادي في السودان. وحمدوك الاقتصادي السابق لدى الأمم المتحدة والذي أصبح رئيس الوزراء الانتقالي للسودان.

قام البرهان بانقلاب عسكريّ في الخامس والعشرين من أكتوبر، واحتجز حمدوك والعديد من الأعضاء المدنيين من طاقمه، وقمع بعنفٍ المحتجين. وهذا الفعل استثار ردودًا قوية من العواصم الغربية، ما يتضمن الولايات المتحدة والتي طالبت بإطلاق سراح حمدوك من الاحتجاز وعودته إلى منصبه. ولكن الولايات المتحدة تذبذبت حول هل تعاقب البرهان عبر جولة جديدة من العقوبات أم هل تعمل معه لمحاولة إعادة وضع التحول السياسي

للبلاد إلى مساره. وحتى الآن فإنها أيضًا قد تجنبت وصف استيلاء البرهان على السلطة بأنه «انقلاب.»

في الحادي والعشرين من نوفمبر عقد البرهان مساومة مع حمدوك نتج عنها إعادته إلى منصبه كرئيس للوزراء وإطلاق سراح بعض السجناء السياسيين، ولكنها منحت السلطة العسكرية المزيد من السلطة لتكديس الحكومة الجديدة بالموالين [للجيش]. إن الاتفاقية –والتي تم استنكارها على الفور بواسطة قادة الحركة الاحتجاجية السودانية- قد قامت بعد عدة أيام من زيارة مولي في للخرطوم، مما عزز الشكوك حول أنّ واشنطن قد باركت هذا الاتفاق. ولكن العديد من الدبلوماسيين قالوا إن الولايات المتحدة لم تُستَشَر حول الاتفاق الأخير ولم توافق على دعمه.

عُورِض الاتفاق السياسي بشدة بواسطة المحتجين العاملين من أجل الديمقراطية وأضعف الموقف السياسي لحمدوك في السودان.

قال خالد عمر يوسف –وهو عضو رفيع في طاقم حكومة حمدوك، والذي ضُرِب واحتُجِز بواسطة الحكومة في بداية الانقلاب-، أن الشعب السوداني «يشعر بخيبة الأمل» تجاه الترحيب الحذر من المجتمع الدولي بالصفقة.»

«إنها ليست صفقة مستدامة،» يقول خالد عمر يوسف. «وإنها لن تصمد. معظم الشعب السوداني يقفون ضدها. إنهم الآن يقاتلون في الطرقات لمقاومة هذا الانقلاب ولمعارضة هذه الصفقة.»

«إن الولايات المتحدة لديها سلطة ونفوذ أعلى من أي فاعل دوليّ آخر،» يضيف [خالد عمر] يوسف، والذي أُطلِق سراحه كجزء من الاتفاق الذي وقعه حمدوك مع البرهان. ولكن –كما يقول- فشلت واشنطن لاستعمال نفوذها بشكل كافٍ: «الشعب يتوقع المزيد. إنه يعتقد أنه حينما تكون هنالك إرادة في الولايات المتحدة، فسيكون هنالك تدخل مفيد في هذه اللحظة الصعبة من تاريخ السودان.»

قال متحدث باسم وزارة الخارجية [الأمريكية]: «بينما كنا واعين وداعمين للمفاوضات،» فإن الولايات المتحدة «لم تسهل أو تتوسط في المناقشات بين رئيس الوزراء حمدوك والفريق أول البرهان.»

«رغم عيوبها، فإن عودة رئيس الوزراء حمدوك إلى منصبه هي بديلٌ أفضل من استمرار حكم عسكريّ كامل، خاصة عند وضع القمع العنيف للقوات الأمنية للاحتجاجات السلمية بعين الاعتبار،» كما كتب المتحدث الرسميّ خلال رد عبر البريد الإلكتروني على الأسئلة.

قال مسؤول –والذي تحدث في وضع السرية- أن الولايات المتحدة ستستمر بضغط الجيش لدعم التحول نحو حكومة مدنية، ولإطلاق سراح السجناء السياسيين، ولإنهاء حالة الطوارئ، ولإنهاء العنف ضد المحتجين السلميين.

«سنستمر في جهودنا لدعم الرغبة الحازمة للشعب السوداني في الديمقراطية،» كما أكد المسؤول. «نحن أيضًا نضغط في سبيل أن يلتزم الجيش والمجلس السيادي بتعهدهم بعدم التدخل في عمليات الطاقم [المدني]، ولتجديد الحوار حول توسيع استيعابية العملية الانتقالية.»

[خلود] خير وناشطون في الخرطوم (بعضهم رفض أن يكون حديثهم مسجلًا) أيضًا لاموا المسؤولين الأمريكيين على الانخراط [في محادثات] فقط مع المسؤولين العسكريين والسياسيين وعدم الانخراط مع لجان المقاومة أو الناشطين العاملين من أجل الديمقراطية، والذين لعبوا الدور الأساسي في التجهيز للانتفاضة التي أسقطت البشير من السلطة. ولكنهم مدحوا فرعًا آخر من الحكومة الأمريكية لدعمه المحتجين العاملين من أجل الديمقراطية: مجلس النواب [الكونجرس] الأمريكي.

إن صناع القوانين الأمريكيين يتخذون دورًا أكثر فعالية في السياسة [الأمريكية] تجاه السودان لتعويض الفراغ الدبلوماسي البيّن في الفرع التنفيذي- خاصة السيناتور [عضو مجلس الشيوخ] بوب مينندز Bob Menendez رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي؛ والسيناتور جيمس ريتش James Risch الجمهوري الأعلى في اللجنة؛ والسيناتور الديمقراطي كريس كونز Chris Coons؛ والممثل [عضو المجلس] الديمقراطي جريجوري ميكس Gregory Meeks رئيس لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس.

اتخذ صناع القوانين طريقًا أعنف من مسؤولي إدارة [بايدن]. [مولي] في، على سبيل المثال، غردت بقولها أنها «أحزنتها تقارير العنف وفقدان الحياة» في السودان بعد أن قامت القوات الأمنية السودانية بارتكاب مجزرة مات فيها أكثر من ١٢ شخصًا بعد يوم من مغادرتها الخرطوم. رد السيناتور جيمس ريتش على تغريدتها برسالة أكثر حدة، قائلًا أن المجزرة «ستضاف إلى قائمة الحوادث المأساوية التي ارتكبها القادة العسكريون السودانيون، وتثبت أنه لا يمكن الثقة بهم في ما يخص مسؤولية حماية وحكم الشعب.» أما السناتور كريس كونز بدوره اقترح إضافة تعديل إلى ميزانية الدفاع والذي سيحتم على واشنطن فرض عقوبات على مهندسي الانقلاب.

« هذا [القرار] أكثر من غيره كان الموقف الذي أرهب الجيش،» يقول هدسون، مضيفًا إنه في الغالب كان العامل الأساسي في إقناع البرهان لإعادة حمدوك في منصبه. «من الواضح جدًّا بالنسبة لي أن التأثير الأكبر لم يأتِ من وزارة الخارجية وإنما جاء من الكونغرس. إنهم أقوى من أي شيء خرج من وزارة الخارجية الآن».

عدم الانخراط الدبلوماسي الأمريكي قد ترك مدخلًا لمجموعة من القوى الإقليمية –في الغالب منافسة- لتدعيم مصالحها في السودان، وهذه القوى في الغالب تصطف مع القيادة العسكرية في السودان.

بالنسبة للقوى الملكية الخليجية –والتي تتضمن المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة- فالسودان هو سلة للخبز، مما يؤدي إلى قيام الاستثمارات في الزراعة وإنشاء علاقات أمنية أعمق لكبح الجهود الإيرانية في استعمال الخرطوم كمركز لتوزيع الأسلحة لوكلائها في المنطقة.

في السنوات الأخيرة قام الجيش السوداني بإرسال الآلاف من القوات إلى اليمن للمقاتلة إلى جانب المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في حربهما ضد الحوثيين المتمردين المدعومين إيرانيًّا. في ليبيا قاتلت القوات شبه العسكرية السودانية –المعروفة بقوات الدعم السريع التي يرأسها الفريق أول محمد حمدان

دقلو «أو حميدتي» وهو مسؤول رفيع في الحكومة الجديدة- بجانب الجيش القومي الليبي الذي يترأسه خليفة حفتر والذي يمتلك دعمًا من مصر والإمارات العربية المتحدة وروسيا.

يقال إن [دولة] مصر والتي تحتفظ بوجود استخباراتي مكثف في الخرطوم تمارس تأثيرًا هائلًا على الجيش السوداني. «المصريون هم من يتخذون القرارات» كما يقول مسؤول سوداني عمل في حكومة حمدوك الانتقالية قبل خلعها بواسطة البرهان بعد الانقلاب. ويقول المسؤول أن الولايات المتحدة ما زالت تطالب بنفوذٍ وسلطة كافية لكبح طموحات حلفائها كإسرائيل والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. «ولكن مع مصر، فالأمر مختلف.»

السودان في غضون ذلك ضد انضم إلى مجموعة من الأمم العربية –التي تتضمن البحرين والمغرب والإمارات العربية المتحدة- التي وقعت على «اتفاقية إبراهيم»، والتي تؤسس للعلاقات مع إسرائيل. وحتى قبل هذا التوقيع فرئيس الوزراء الإسرائيلي وقتها بنيامين نتنياهو عقد اجتماعات سرية مع البرهان والذي كان لاعبًا مركزيًا في تطبيع العلاقات بين تل أبيب والخرطوم خلال العامين الماضيين. وبينما رفضت الأمم المتحدة والحكومات الديمقراطية في الغرب الاستيلاء العسكري [على السلطة] وعبرت عن دعمها لإعادة الحكومة الانتقالية المدنية إلى مكانها، فإن إسرائيل لم تفعل ذلك.

قام أعضاء من الموساد –وكالة المخابرات القومية الإسرائيلية- بزيارة سرية للقادة العسكريين السودانيين بعد أيام من الانقلاب وفقًا لما جاء في تقرير أولي على موقع الأخبار الإسرائيلي Wal-la! NEWS. قابل الوفدُ عبد الرحيم حمدان دقلو –نائب القائد العسكري للقوات شبه العسكرية [قوات الدعم السريع] التي شاركت في الانقلاب- لمناقشة كيفية تأثير الانقلاب العسكري على جهود التطبيع، كما يقول التقرير. كان نائب القائد العسكريّ أيضًا جزءًا من وفد الجيش السوداني الذي زار إسرائيل قبل أسابيع من الانقلاب. في إشارته إلى النفوذ المتزايد لإسرائيل [في السودان]، حث بلينكن وزير الدفاع الإسرائيلي، بيني جانتز، لاستعمال نفوذ حكومته على القادة العسكريين في السودان في سبيل إنهاء الانقلاب واستعادة القيادة المدنية.

بالنسبة لهدسون فإن ظهور صناع قرار جدد في المنطقة –وغياب نفوذ الولايات المتحدة فيها- يضعنا مباشرةً أمام نتيجة عقدين من الانتباه الدبلوماسي المشتت.

«نعم كان هنالك فراغ من الولايات المتحدة، لكن لديك أيضًا هذه المنافسة بين داخلين جدد، وإنهم يلعبون دورًا أكبر بكثير،» يقول هادسون. «يبدو أننا أقل قدرةً على تشكيل النتائج، أقل قدرةً على إحباط الفاعلين المضرّين. إن هذا رَجْعُ ٢٠ عامٍ من الاستثمار الدبلوماسيّ.»